



# الكهرباء

## ١ - نظرة عامة على قطاع الكهرباء

اللبنانية بالعمل على إجراء الإصلاحات اللازمة من أجل تحويل هذا القطاع من عبءٍ على خزینتها واقتصادها إلى قطاع يساهم في التنمية الاقتصادية.

إنّ توليد الطاقة في لبنان يرتكز بشكل أساسي على الطاقة الحرارية، ولا تتعدى الطاقة المتولدة من المعامل المائية (Hydro power) نسبة ١٠٪ من إجمالي قدرات التوليد في البلاد. ويتوزع التوليد الحراري على الشكل التالي:

الوضع الحالي للقطاع  
إنّ العامل الأساسي للنمو والعمالة والمنافسة يتمثل بتأمين تيار كهربائي بشكل جيّد ومتواصل. فتطوير قطاع الكهرباء والاستثمار المجدي فيه برهن عالمياً بأنّه يؤثّر إيجاباً على نمو الدخل القومي. لذلك فإنّ إصلاح قطاع الطاقة يشكّل أهمّ التحدّيات التي يتعيّن على الدولة اللبنانية مواجهتها في المدى القريب. وعليه فإنّه، خلال مؤتمّر باريس ٣، تعهدت الدولة

اسم المحطة	القدرة المركبة بالميغاوات	قدرة التوليد الحالية بالميغاوات	الوقود المستعمل	ملاحظات
الذوق	٦٠٧	٣٦٥	زيت الوقود الثقيل	تحتوي على ٤ محطّات توليد
الجية	٣٣١	٢٧٦	زيت الوقود الثقيل	تحتوي على ٥ محطّات توليد
دير عمار	٤٣٥	٤٣٥	زيت الغاز الخفيف	تحتوي على محطّتين تعملان بنظام الدورة المركبة، صُمّمتا لتعملان على الغاز الطبيعي، وزيت الغاز الخفيف كوقود بديل
الزهراني	٤٣٥	٤٣٥	زيت الغاز الخفيف	تحتوي على محطّتين تعملان بنظام الدورة المركبة، صُمّمتا لتعملان على الغاز الطبيعي، وزيت الغاز الخفيف كوقود بديل
الحريشة	٧٥	٧٥	زيت الوقود الثقيل	تحتوي على محطّة واحدة
بعلبك	٧٠	٧٠	زيت الغاز الخفيف	تحتوي على محطّتين، وتستخدم إجمالاً في أوقات الذروة
صور	٧٠	٧٠	زيت الغاز الخفيف	تحتوي على محطّة واحدة
<b>المجموع</b>	<b>٢٠٢٣</b>	<b>١٧٢٦</b>		

الحالية تبلغ ١٧٢٦ ميغاوات. أمّا الطلب الحالي فيتمدّر بحوالي ٢٢٢٠ ميغاوات.

وعليه يكون مجموع قدرة الطاقة المركبة يبلغ ٢٠٢٣ ميغاوات بينما قدرة التوليد



مد خطوط الكهرباء ٤٠٠ كيلو فولت في منطقة كسارة - الحدود السورية ضمن مشروع الربط السباعي

- ❖ بالإضافة إلى معامل التوليد المشار إليها أعلاه، يستورد لبنان الطاقة من سوريا وقد بلغ معدّل الاستيراد خلال الأعوام الثلاثة ٢٠٠٥ - ٢٠٠٧ حوالي ٨٠٠٠ (أي ما يعادل ٩٠ ميغاوات)، علماً بأنّ خطوط النقل الحالية تخوّله استيراد حوالي ٢٠٠ ميغاوات سنوياً. كما يعمل لبنان، من خلال مشروع تركيب خطوط النقل (٤٠٠) وإنشاء محطة كسارة، على زيادة قدرة الاستيراد من دول المنطقة بحوالي ٢٥٠ ميغاوات.
- ❖ نسبة هدر تقني مرتفعة (تفوق الـ ١٥٪) ناتجة خاصّة عن عدم اكتمال شبكة النقل ٢٢٠
- ❖ استثمارات عامّة ضئيلة (إن كان على صعيد الأشغال المرتبطة بتأهيل وصيانة المعامل أو بإنشاء معامل جديدة) منذ حوالي عشر سنوات،
- ❖ عدم اكتمال شبكات النقل ٤٠٠ و ٢٢٠،
- ❖ انخفاض العائد المالي لمؤسسة كهرباء لبنان والنتائج عن:
  - ❖ ارتفاع عالمي لأسعار المحروقات،
  - ❖ عدم إعادة النظر بالتعرفة المعمول بها منذ حوالي ١٥ سنة،
  - ❖ تعديّات مستمرّة ووصلات غير شرعيّة على الشبكة،
  - ❖ نقص في الجباية.
- ❖ (٢) نفقات تشغيل مرتفعة، ويعود هذا الأمر إلى:
  - ❖ تشغيل معملَي الدورة المركّبة (في الزهراني ودير عمار) ومعملَي الدورة المفتوحة (في صور وبعليّك) على زيت الغاز الخفيف عوضاً عن الغاز الطبيعي،
  - ❖ تشغيل غير اقتصادي للمعامل بسبب الفعاليّة المتدنّية للمعامل الحرارية في الجيّه والذوق اللذين يتطلّبان أعمال تأهيل، وبسبب استخدام معملَي صور وبعليّك كمعملَي أساس وليس كمعملَي ذروة،
- ❖ (٣) انخفاض العائد المالي لمؤسسة كهرباء لبنان والنتائج عن:
  - ❖ ارتفاع عالمي لأسعار المحروقات،
  - ❖ عدم إعادة النظر بالتعرفة المعمول بها منذ حوالي ١٥ سنة،
  - ❖ تعديّات مستمرّة ووصلات غير شرعيّة على الشبكة،
  - ❖ نقص في الجباية.
- ❖ (٤) مشاكل مؤسّسية أساسيّة في إدارة مؤسّسة كهرباء لبنان والنتائج عن:
  - ❖ سلطة غير كافية لمجلس الإدارة في اتّخاذ القرارات المناسبة،
- ❖ انتشار المولّدات الخاصّة،

#### أبرز الإشكاليّات

(١) انقطاع متزايد وتقنين: ويعود هذا الأمر لعدّة أسباب:

- ❖ عدم كفاية الطاقة الانتاجيّة الحاليّة لتلبية الحاجات، الأمر الذي أدّى إلى انتشار المولّدات الخاصّة،

## ٢- أبرز الانجازات المحققة خلال الفترة (١٩٩٢-٢٠٠٨)

تتلخّص المشاريع الأساسية التي نفذها مجلس الإنماء والإعمار لصالح مؤسسة كهرباء لبنان خلال الفترة ١٩٩٢ - ٢٠٠٨ بالآتي:

### ١. الإنتاج

- ❖ إنشاء معملي إنتاج ذات دورة مختلطة، بقدرة ٤٣٥ ميغاوات للمعمل الواحد، في دير عمار والزهراني: ٥٧٥ مليون دولار، تم إنجازها عام ١٩٩٩.
- ❖ إعادة تأهيل المعامل الحرارية والمائية: ١٠٩ مليون دولار، تم إنجازها عام ١٩٩٨.
- ❖ إنشاء معملي إنتاج ذات دورة مفتوحة، بقدرة ٧٠ ميغاوات للمعمل الواحد، في صور وبعليك: ٦١ مليون دولار، تم إنجازهما عام ١٩٩٦.

### ٢. النقل

- ❖ إنشاء شبكة هوائية من خطوط ٢٢٠ كيلوفولط: شملت الشبكة تمديد ٣٣٩ كيلومتراً من الخطوط الهوائية. وقد اكتمل حالياً تمديد الخط الهوائي من دير نبوح إلى كسارة، وآخر من كسارة إلى عرمون، ثم من عرمون إلى الزهراني وصور، وآخر من البحصاص إلى بصاليم مروراً بحالات.
- ❖ إنشاء محطات ٢٢٠ كيلوفولط في وسط بيروت، عرمون، المكلس، الحرش، رأس بيروت، حالات، كسارا، بصاليم، وصور: تم إنجازها بين عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠١.
- ❖ إنشاء شبكة ٢٢٠ كيلوفولط للكابلات الجوفية في الشمال وبيروت: شكلت الشبكة تمديد ٦١ كيلومتراً من الكابلات المطمورة. تم إنجازها عام ١٩٩٩.
- ❖ إعادة تأهيل شبكة النقل ١٥٠ و٦٦ كيلوفولط، تم إنجازها عام ١٩٩٧.
- ❖ إنشاء شبكة ٤٠٠ ك.ف. ومحطة التحويل في كسارة التي تسمح بتبادل الطاقة الكهربائية بين بلدان المنطقة.

- ❖ السعي لاسترجار الغاز الطبيعي لمعمل التوليد في دير عمار والذي من شأنه تحقيق وفر ملحوظ في تشغيل هذا المعمل وتمديد العمر الفني لمنشأته وتخفيض الانبعاثات المضرة بيئياً.
- ❖ تشجيع الاستهلاك الرشيد للطاقة الكهربائية.

(٢) على صعيد الدراسات القطاعية:

- ❖ إنجاز المخطط التوجيهي لتوليد ونقل الطاقة والذي بوشر به خلال العام ٢٠٠٧ بالتعاون مع الاستشاري الفرنسي بتمويل من الحكومة الفرنسية.

- ❖ تطوير استراتيجية للتزود بالمحروقات، علماً بأن هذه المهام هي من ضمن مهام الاستشاري الذي تم التعاقد معه خلال العام ٢٠٠٧ (بتمويل من البنك الدولي) لتقديم الدعم التقني لوزارة الطاقة والمياه.

❖ إنجاز المخططات التوجيهية لتوزيع الكهرباء في المناطق التي شهدت توسعاً عمرانياً، علماً بأنه من المتوقع المباشرة بدراسة المخطط التوجيهي لبيروت وضواحيها الشمالية والجنوبية خلال النصف الثاني من العام ٢٠٠٩.

(٣) على صعيد الاستثمارات العامة:

- ❖ تأهيل معملي الجيّه والذوق وفقاً لبرنامج محدد، علماً بأن الصندوق العربي قد أبدى استعداداً لتمويل هذا المشروع.
- ❖ تجهيز وحدات توليد طاقة جديدة تلبيةً لحاجة الاستهلاك، علماً بأن عدّة مؤسسات تمويلية أبدت استعدادها للمشاركة في التمويل بعد إنجاز دراسات الجدوى الاقتصادية،
- استكمال شبكة الـ ٢٢٠ ك.ف،
- ❖ إنشاء محطات النقل في عدّة مناطق (البحصاص، الماريننا، الضاحية الجنوبية، صيدا، بعليك)،
- ❖ استكمال أشغال المركز الوطني للتحكم والمباشرة بتشغيله.

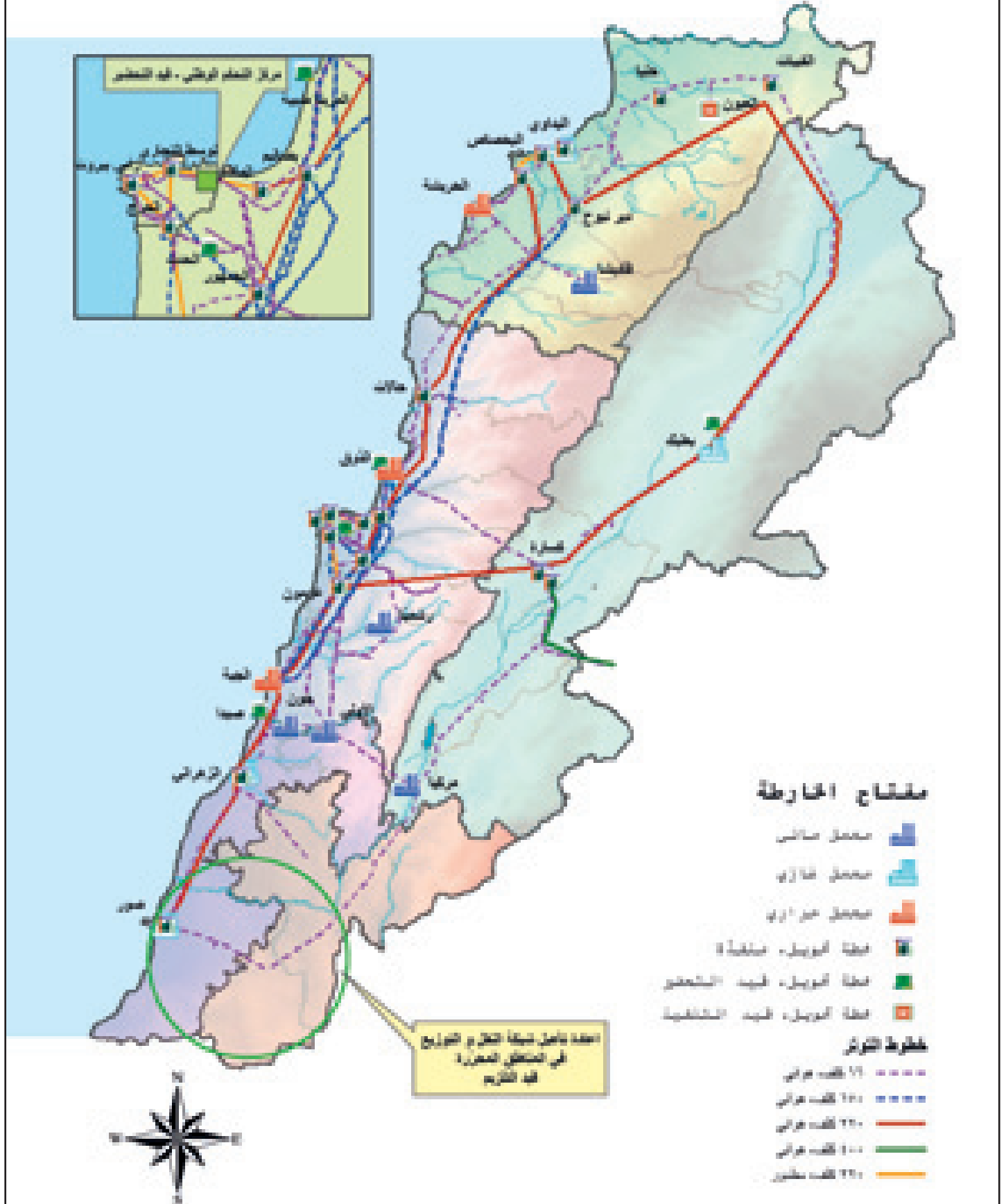
- ❖ عدم وجود معايير واضحة لتقييم أداء المؤسسة،
- ❖ صعوبة توظيف كفاءات جديدة، ونقص في التدريب الفني،
- ❖ عدم توافر تقارير موثوقة (إحصائية، مالية، معايير أداء، إلخ...)

### الرؤيا المستقبلية

تتضمن الرؤيا المستقبلية إنجاز كافة الإصلاحات الفنية والمالية والمؤسسية التي من شأنها الحد من العجز المالي الناتج عن هذا القطاع وتأمين التمويل الذاتي لاستثماراته مستقبلاً كما تأمين خدمة جيّدة بأسعار معقولة. ولتحقيق هذه الرؤيا، لا بد من إنجاز الأمور التالية:

- (١) على الصعيد الفني والمؤسسي:
- ❖ إنشاء الهيئة الناظمة لقطاع الكهرباء والملحوظة في القانون ٤٦٢ الصادر في العام ٢٠٠٢، والتي من شأنها إرساء قواعد واضحة لإدارة ملف الكهرباء في لبنان، وتضمن للمستثمرين المهتمين بهذا القطاع حماية حقوقهم وتفرض عليهم القيام بالتزاماتهم، علماً بأنه جرى التعاقد، خلال العام ٢٠٠٧ وبتمويل من البنك الدولي، مع استشاري عالمي لتقديم الدعم التقني لوزارة الطاقة والمياه بهذا الشأن.
- ❖ العمل على تشركة مؤسسة كهرباء لبنان واتخاذ القرارات المناسبة بشأن الدور الذي يمكن أن يلعبه القطاع الخاص في إدارة هذا القطاع. علماً بأنه جرى التعاقد، خلال العام ٢٠٠٧ وبتمويل من البنك الدولي، مع استشاري عالمي لتقديم الدعم التقني للمجلس الأعلى للخصخصة بهذا الشأن.
- ❖ وضع نظام محاسبة حديث ودراسة التعرفية بحيث يتم، من خلالها، تأمين تكاليف التشغيل والصيانة وخدمة الدين وتأمين الاستثمارات المستقبلية.
- ❖ إبرام عقود استرجار الكهرباء بعد استكمال الأشغال المتعلقة بالربط السباعي.
- ❖ منع الاعتداء على الشبكات العامة.

## الكهرباء، المشاريع المنفذة، قيد التنفيذ وقيد التحضير



٣. التوزيع  
- إعادة تأهيل شبكات التوزيع: ١١٢ مليون دولار، تم انجازه عام ١٩٩٧.

### ٣- تقدّم العمل، خلال العام ٢٠٠٨، في العقود الموقّعة قبل ٢٠٠٨

- مشروع توسعة شبكة النقل الكهربائيّة: اكتملت جميع الأشغال العائدة لمشروع توسعة شبكة النقل الكهربائيّة كما ورد أعلاه باستثناء أشغال سحب الكابلات على الأعمدة في منطقة المنصورة - عين - سعادة - عين نجم بسبب اعتراض الأهالي. ويجري حالياً العمل على معالجة هذا الأمر، ومن المتوقع إنجاز هذه الأشغال خلال العام ٢٠٠٩.

- المركز الوطني للتحكم: بدأت الأعمال خلال شهر تمّوز ٢٠٠٦. تُقدّر الكلفة الإجمالية للمشروع بحوالي ٢٥ مليون دولار أميركي، يقوم الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بتمويلها. ومن المتوقع أن تنتهي كامل الأشغال خلال العام ٢٠١٠ بعد النظر بالتعديلات المقترحة.

- تأهيل وتوسعة شبكة النقل والتوزيع في المناطق المحرّرة: يجري العمل حالياً على تزييم أعمال تأهيل وتوسعة شبكة النقل ٦٦ كيلو فولت توتر عال، والتوزيع توتر متوسط ٢٠ و١٥ كيلو فولت، في المناطق المحرّرة، وتُقدّر الكلفة الإجمالية للمشروع بحوالي ٢٥ مليون دولاراً، وهي سوف تمول من البروتوكول الإيراني، ومن المتوقع أن تبدأ الأعمال خلال العام ٢٠٠٩.

- مشروع تأهيل وتوسيع شبكة النقل والتوزيع في منطقتي العيون وفنيدق في عكار: جرى تزييم المشروع مباشرة من قبل الصندوق الكويتي. بلغت قيمة العقد /٥.١٥٠.٠٠٠/ يورو. يهدف هذا المشروع إلى رفع القدرة الكهربائيّة المنقولة والموزعة في تلك المنطقة من ١٠ إلى ٤٠ ميغا واط. من المتوقع إنهاء الأشغال في أوائل العام ٢٠١١.

- مشاريع الدعم التقني ضمن خطة إصلاح قطاع الكهرباء: بعد إجراء

مناقصة عالميّة خلال العام ٢٠٠٧، تم تزييم ثلاثة مشاريع خدمات استشاريّة من شأنها المؤازرة الفنيّة في إطار خطة إصلاح الكهرباء وهي:

❖ بالنسبة لوزارة الطاقة والمياه: تعزيز قدرات وزارة الطاقة والمياه في تنفيذ الإصلاحات المقترحة في سياسات قطاع الطاقة، بحيث تكون ابرز المهام الموكولة الى الاستشاري الدعم في تحضير سياسة وطنية للطاقة واستراتيجية التزود بالفيول ومراجعة الاقتراحات المتعلقة بتوريد الغاز الطبيعي إلى معمل الزهراني وتقييم الاقتراحات الأيلة إلى جذب الاستثمارات الخاصة ومراجعة الدراسات السابقة المتعلقة بإنشاء الهيئة الناظمة لقطاع الطاقة. من المتوقع أن تنتهي الخدمات الاستشاريّة في شهر أيلول ٢٠٠٩.

❖ بالنسبة لمؤسسة كهرباء لبنان: تحسين أداء المؤسسة من النواحي التشغيلية والمالية بحيث تكون ابرز المهام الموكولة الى الاستشاري إعداد خطة لتحسين فاعلية محطات توليد الطاقة ودعم الإجراءات التنفيذية لذلك، إعادة تنظيم وظيفة التوريد في المؤسسة، تحديد الخطوات ذات الأولوية لتخفيض الهدر الفني وغير الفني، المساعدة في إنجاز المشاريع الجارية، تنظيم تحضير مسح الموجودات والتقارير المالية المدققة وإعداد ملفات تزييم مهام التدقيق المالي للعامين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦. من المتوقع أن تنتهي الخدمات الاستشاريّة في نهاية شهر أيار ٢٠٠٩.

❖ بالنسبة للمجلس الأعلى للخصخصة: توفير الدعم اللازم لتشركة مؤسسة كهرباء لبنان تماشياً مع قانون تنظيم قطاع الكهرباء وخطة الوزارة لإعادة هيكلة المؤسسة، اقتراح هيكليات تنظيمية للشركات المنبثقة عن المؤسسة مع توصيف دقيق للوظائف المقترحة والإجراءات التي سوف تتبع مع تحضير لخطط العمل الأولوية لهذه الشركات، إعداد جردة أصول وتحديد مستوى رأس المال وبنية الأسهم لهذه الشركات. من المتوقع أن تنتهي الخدمات الاستشاريّة في نهاية شهر نيسان ٢٠١٠.

مع الإشارة إلى أن الكلفة الإجمالية لعقود المساعدة التقنية هي بحدود ٦.٥ ملايين د.أ. يتوزّع تمويلها على الشكل التالي: ٥ ملايين دولار أميركي من هبة البنك الدولي، حوالي مليون دولار أميركي من هبة مقدّمة من الوكالة الفرنسيّة للتنمية و٠.٥ مليون دولار أميركي تمّول محلياً لتغطية مصاريف الضرائب المحليّة.

ويتقدّم الاستشاريون المكلفون تنفيذ المهام المشار إليها أعلاه بالتقارير المطلوبة تباعاً، وفقاً لدفتر الشروط، وتشكّل مراجعتها من قبل المؤسسات المعنية، فرصةً لعملية تنسيق وثيق فيما بينها، تسهل فيما بعد اتّخاذ القرارات المناسبة بشأن إصلاح قطاع الكهرباء.

❖ دراسة المخطط التوجيهي لتوليد ونقل الكهرباء: تقدّمت مؤسسة كهرباء فرنسا، التي تتولّى دراسة المخطط التوجيهي لإنتاج ونقل الطاقة في لبنان بتمويل من هبة مقدّمة من الحكومة الفرنسيّة، بمسوّدة التقرير للقسم العائد لإنتاج الطاقة من هذا المخطط. وجرت مناقشة هذا التقرير مع الإدارات المعنية بعد أن كانت قد أطلعت عليه وأبدت ملاحظات. وعليه أصدر الاستشاري الصيغة الثانية من تقريره خلال شهر حزيران ٢٠٠٨، ويمكن تلخيص أهم التوصيات الواردة فيه كالتالي:

• زيادة القدرة الإنتاجيّة تدريجيّاً بحوالي ٢٢٢٠ ميغاوات لتغطية الطلب المتوقع لغاية العام ٢٠٢٢، وذلك عبر إنشاء معامل جديدة مع اعتماد ثلاثة خيارات بالنسبة لمعملي الجيّه الذوق:

- الخيار الأول: ويقضي باعتماد تأهيل معمل الذوق (ليصار إلى تشغيله حتّى العام ٢٠٢٢) وإفقال تدريجي لمعمل الجيّه،  
- الخيار الثاني: ويقضي باعتماد تأهيل معمل الجيّه (ليصار إلى تشغيله حتّى العام ٢٠٢٢) وإفقال تدريجي لمعمل الذوق،  
- الخيار الثالث: يقضي باعتماد تأهيل معملي الجيّه والذوق بحيث يمكن تشغيلهما حتّى العام ٢٠٢٢،

• تنوّع في استخدام مصادر الطاقة (فيول،

غاز طبيعي، الفحم الحجري) وذلك لتفادي أية أزمة قد تنتج عن ارتفاع الأسعار أو الصعوبة في استيراد أحد أنواع مصادر الطاقة،

• التركيز على استخدام الطاقة المتجددة (المائية، الهوائية، الغاز البيولوجي) حيث أمكن.

وسوف يصدر الاستشاري تقريره العائد لنقل الطاقة بعد تبليغه قرار الإدارة اللبنانية بشأن الخيارات المقترحة حول إنتاج الطاقة.

#### ٤ - أبرز المشاريع قيد التحضير في أفق (٢٠٠٩ - ٢٠١١)

الوحدة رقم	القدرة المركبة بالميغاوات	القدرة الفعلية بالميغاوات	الوحدة رقم	القدرة المركبة بالميغاوات	القدرة الفعلية بالميغاوات
١	٦٢	٥٢	١	١٤٥	٩٠
٢	٦٢	٢٨	٢	١٤٥	١٠٠
٣	٦٩	٦٣	٣	١٤٥	
٤	٦٩	٦٣	٤	١٧٢	١٦٥
٥	٦٩	٦٠	المجموع	٦٠٧	٣٦٥
المجموع	٣٣١	٢٧٦			

- في مجال الدعم التقني والدراسات القطاعية:

• دراسة المخطط التوجيهي للتوزيع في بيروت وضواحيها: بعد أن طلبت مؤسسة كهرباء لبنان من مجلس الإنماء والإعمار البحث عن تمويل لدراسة المخطط التوجيهي لتوزيع الطاقة في بيروت الكبرى والذي يشمل تحديث المخطط التوجيهي الذي كان قد أعد في العام ١٩٩٨ لمدينة بيروت بالإضافة إلى المنطقة الممتدة من المكس إلى عرمون، بالإضافة إلى المخطط التوجيهي للضواحي الجنوبية والشمالية، أبدت الوكالة الفرنسية للتنمية استعدادها لتمويل هذه الدراسة بموجب هبة. من المرتقب تكليف الاستشاري «مؤسسة كهرباء فرنسا»، والذي كان قد أعد المخطط التوجيهي في العام ١٩٩٨ المشار إليه أعلاه، ومن المتوقع المباشرة بهذه الدراسة خلال الفصل الثاني من العام ٢٠٠٩.

الذي يتولاه الاستشاري مؤسسة كهرباء فرنسا، تم اقتراح عدّة خيارات لإنشاء معامل جديدة، ومن المتوقع أن تختار الإدارة اللبنانية، خلال العام ٢٠٠٩، الخيار الأفضل ليصار إلى المباشرة بدراسة وتنفيذ مشاريع إنشاء معامل جديدة. كما تدرس وزارة الطاقة والمياه إمكانية شراء مولدات مما يُغطّي جزءاً من النقص في الطاقة الإنتاجية على المدى القريب. وتجدر الملاحظة بأن مجلس الإنماء والإعمار قد باشر اتصالات مع عدّة جهات ممولة عربية ودولية لتأمين التمويل اللازم لهذه المشاريع.

- في قطاع النقل:

إنشاء محطات تحويل في عدّة مناطق ومنها: من ضمن الأولويات الحالية في هذا المجال، هناك خمس محطات تحويل تمّ تحديدها لمعالجة الاختناق التي تعاني منه شبكة النقل وهي: البحصاص، المارينا (الضبيّه)، الضاحية الجنوبية، صيدا، وبعليك.

يبلغ مجموع القدرة المركبة في معمل الذوق والجيّه ٩٣٨ ميغاوات. بينما يبلغ معدّل القدرة الفعلية التشغيلية ٦٤١ ميغاوات. وتولّى حالياً مؤسسة كهرباء لبنان دراسة جدوى تأهيل هذين المعملين بالإضافة إلى الدراسات التفصيلية وإعداد ملف التلزييم. كما أبدى الصندوق العربي استعداداً لتمويل الوحدات ٣، ٤، و ٥ من معمل الجيّه (باعتبار أنّه من المتوقع استبدال الوحدتين الأولى والثانية اللتين أُنشئت في العام ١٩٧٠) والوحدات الأربعة من معمل الذوق وذلك وفقاً لبرنامج عمل يمتد من ٥ إلى ست سنوات. الأمر الذي سوف يسمح برفع القدرة الفعلية للمعملين لتصبح ٨٠٠ ميغاوات بالإضافة إلى جهوزية إنشاء معمل جديد على موقع الوحدتين الأولى والثانية من معمل الجيّه. من المتوقع المباشرة بتلزييم مشروع التأهيل خلال العام ٢٠١٠.

• إنشاء معامل توليد جديدة: في إطار دراسة المخطط التوجيهي لتوليد ونقل الطاقة